القياس الحملي عند الفارابي

Al-Farabi's categorical syllogism

د. مغربي زين العابدين*

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية – جامعة سيدي بلعباس – الجزائر

مختبر الأبعاد القيمية للتحولات الفكرية والسياسية بالجزائر

- جامعة وهران2، الجزائر

تاريخ الإرسال: 2019/02/21 تاريخ القبول: 2019/04/11 تاريخ النشر:2019/05/12

الملخص:

يُعتبر الفارابي واحداً من أهم المفكرين في تاريخ الفلسفة، حيث عالجت أعماله العديد من الموضوعات المختلفة، وفيها، لعب المنطق دوراً رئيساً، وهذا لعدّة أسباب، منها أنَّ الفارابي على غرار أرسطو كان لهما مشروعاً فكريًّا واحداً. وهنا، يمكن طرح السؤال التالي: ما قيمة المنطق عن الفارابي، لاسيما القياس الحملي؟.

الكلمات المفتاحية: الفارابي؛ أرسطو؛ المنطق؛ القياس الحملي.

Abstract:

Al-Farabi has always been recognized as one of the most important thinkers in the history of Philosophy. His numerous works have treated different themes, but the presence of logic played a key role in his contributions for several reasons, one of them shows that al-Farabi had a same intellectual project as the First Teacher. So, we can ask a question about the value of logic, especialy, the categorical syllogism**.**

***Keywords*:** Al-Farabi ; Aristotle ; logic ; categorical syllogism.

* *Email :logiquezino@yahoo.fr*

الإيداع القانوني *1157 -2014 ISSN 2352-9776*

مقدمة:

الوقُوف على حقيقةِ موقف " **الفارابي**" من المنطق الأرسطي، يتطلبُ منَّا الفحص في نصُوصه التي كان فِيها مُؤلفاً وشارحاً؛ مُؤلفًا، لأنَّه كتبَ عن معظم القضايا المنطقيَّة مُبرزًا معالم رصيدِه المنطقيّ في مشرُوعهِ اللغويّ خاصةً، وشارحاً، لأنَّه بسطَ مسائل منطقيَّة مُقتفيًّا أثر مناطقة اليونان. وإذا كان الغورُ في مصنفات " **الفارابي**" المنطقيَّة يَستَنزِفُ منَّا وقتًا وصبراً، فمقصدنا من هذه الدراسة لا يحتمل هذا الجهد. ومَا سنسعى إليه، هو إظهار "نظرية القياس" من جهة ما هو حملي وما هو شرطي لدى " **الفارابي**"، نظراً لمكانة القياس في المنطق عمُوماً، إذ يصرّحُ صاحب كتاب "المنطق الصوري القديم" بأنَّ موضوع المنطق هو القياس[1]. ولن يتأتى لنا هذا المطلب إلاَّ إذا رجعنا إلى كتاب "أنالوطيقا أولى" لِـ "**أرسطو**" مُحاولِين التَّفرقة بينَ ما أدرجهُ هو من قضايا منطقيَّة في المؤلفِ نفسهِ وما دوَّنَه " **الفارابي**" شرحاً وتأليفاً في نظرية القياس مُستأنِسِينَا ببعض نصوصه المستلَّة مِن:

- "تعاليق ابن ماجة على المنطق الفارابي"؛
- "المنطق عند الفارابي" تحقِيق "رفيق العجم".

وبعد تحديد المُراد من البحث، نطرح الإشكاليَّة التاليَّة:

ما هو موقف " **الفارابي**" من كتاب "القياس" لِـ " **أرسطو**"؟ هل حافظ على نفس البنيَّة المنطقيَّة المعرُوضة في كتاب "أنالوطيقا أولى" أم تجاوزها ليكوّنَ رصِيداً منطقيًّا خاصًا به؟

1. حَدُّ القياس عند "الفارابي":

بدايةً، يَحُدُّ " **أرسطو**" القياس بأنَّه: «قول إذا وضعت فيه أشياء أكثر من واحد لزم شيء ما آخر من الاضطرار لوجود تلك الأشياء الموضوعة بذاته»[2]. والتَّحديد يُفيدُ أنَّ القياسَ يتألفُ من قسمين ثانيهما يلزم بالضرُورة عن أولهما. أمَّا إذا عدنا إلى " **الفارابي**"، فالقياس: «قول توضع فيه أشياء أكثر من واحد إذا ألّفت لزم عنها بذاتها لا بالعرض شيء آخر غيرها اضطراراً»[3]. وإذا كان تعريفُ "**الفارابي**" للقياس في هذا الموضع، تعريفاً واسعاً لعدم تحديده عدد المقدمات،

الإيداع القانوني 1157 -2014 ISSN 2352-9776

فهو في مقامٍ آخر، يصرّحُ «وأقل ما منه يأتلف القياس الحملي مقدمتان من ثلاثة حدود »[4]، فالمقدمات لا تخرج عن مقدمتين بثلاثة حدود، وهي: الحد الأوسط، والحد الأكبر والحد الأصغر.

و في مفهوم القياس عمُوماً، نرى تحديدَه قد أشارَ إلى دقائِق مُهمَة، نذكرُ بعضها:

أ. المُرادُ "بالقوْلِ"، هو مَا يُعبِرُ عن المَعاني المُركبَة فِيما بينَها بحيث تكونُ ألفاظُها دَالة علىْها ويَقعُ عليها التَّصدِيق بالإيجابِ أو السَّلب. ولا يمكن اعتبار كلّ قول هو جازم، «وإنّما الجازم القول الذي يوجد فيه الصدق أو الكذب» [5]، بَعيداً عن الأقاويل التي لا تحمل خبراً فلا توصَف بالصدق ولا بالكذب، كما هو الحال مثلاً في الدعاء والنداء؛

ب. وأمَّا لفظة "تُوضع"، فهي عند " **ابن باجة**" «منقولة** من استعمال الجمهور عندما يقولون: ضع هذا كذا، بمعنى أنزله بهذه الحال. فمعنى توضع هنا توجد هذه الأشياء مُتسلَّمة، أو تُقتضب من حيث تنزل معلومة، وترتب هذا الترتيب» [6]. فالقياس قولٌ مُرتبٌ يُوحِي بالتَّأليفِ والتَّركيبفي القضايا؛

ج. وهذا الوضع المُرتب فيه "أشياء أكثر من واحد"، واستعمل لفظة "أشياء" بدل المقدِّمات، لأنَّه لو قالها لكان قد حَدَّ المعرَّف بشيء هو جزء منه [7]، والتَّحديد بهذا الوصف لا يكون جامعًا، وإنَّما تعريف أخص وهو «تعريف أخفى على العقل من الأعم، كون الخاص أقل وجوداً في العقل من العام، ولأن وجود الخاص في العقل يستلزم وجود العام فيه من غير عكس؛ وما هو أقل وجوداً في العقل يكون أخفى عند العقل، والقول الشارح لا بد وأن يكون أوضح من المعرَّف» [8]. لهذا، وظَّف لفظة "أشياء" حتَّى تَعمّ المقدِّمات ومَا جَرَى نحوها. ثمُّ أردف على الأشياء عبارة "أكثر من واحد"، وهي عبارة جاءت بصيغة الجمع وهي صالحة أيضاً للتعبِير عن اثنين، فالتَّأليف بين الأشياء -وهي هنا الأقوال الجازمة- يَحمِلُ دلالة الاستنتاج غير المُباشر، فيكونُ القياسُ استدلالاً غير مُباشر، ويَخرجُ عنه الاستدلال المباشر الذي يلزم من قولٍ واحدٍ؛ كالتَّقابل والعَكس المُستَوي؛

د. وقوله "إذا ألّفت لزم عنها بذاتها لا بالعرض شيء آخر غيرها اضطراراً"، يُفيدُ أنَّ أساس القياس هو "اللزُوم" الذي يتطلب قولين سابقين هما المقدمتان ينتجُ عنهما قول لازم هو النتيجة. ويكون حُصُول النتيجة اضطراراً فَ «يخرج الاستقراء

الإيداع القانوني 1157 -2014 ISSN 2352-9776

والتمثيل الذي معناه: إثبات الحكم في شيء جزئي لثبوته في جزئي آخر مشابه له، لأن مقدماتهما إذا سلم بها لا يلزم عنها بالضرورة شيء، وذلك لإمكان تخلف مدلوليهما عنهما»[9]. وتوضِيحًا لما سَبَق، نُوردُ مِثالاً في الاستقراء:

الفيل حيوان يحرك فكّه الأسفل عند المضغ

الحمار حيوان يحرك فكّه الأسفل عند المضغ

الإنسان حيوان يحرك فكّه الأسفل عند المضغ

كلّ الحيوانات تحرك فكّها الأسفل عند المضغ

لا يمكن القول بأنَّ كلَّ الحيوانات تحركُ فكَّها الأسفل عند المضغ، لأنّ التِّمساحَ يشذُ عن هذه القاعدة، فهو يحرك فكَّه الأعلى أثناء المضغ؛

هـ أمَّا لفظة "بذاتِها"، فوظِّفَت للاحتراز أن يكون اللزُوم من مقدمة غرِيبة. ويشرح "**أرسطو**" هذه اللفظة، فيقول: «وأعني بذاتها أن نكون لا نحتاج في وجوب ما يجب عن المقدمات التي ألف منها القياس إلى شيء آخر غير تلك المقدمات» [10]. فمثلاً:

"أ" مساوية لِـ "ب"، و "ب" مساوية لِـ "ج"، ممّا يستلزم أن تكون "أ" مساوية لِـ "ج" لا لذاتها، بل بواسطة مقدمة أجنبيّة، وهي: "كلّ مساوٍ للمساوي لشيء، مساوٍ له"[11]؛

و. والقياس عند "**الفارابي**" كما هو عند "**أرسطو**" يُفضي إلى «شيء آخر» [12]، أي أنْ تكون النتيجة غير المقدمات المذكورة، إذْ أنَّ الذهنَ وهو يُشرِفُ على ترتيب المقدِّمات يتحصل «لا محالة على شيء آخر قد كان يجهله قبل ذلك فيعلمه الآن»[13]. هذا يفيدُ جِدَّة النتيجة المُتحصَّل عليها من القياس، فاللازم عن القياس عند "**الفارابي**" ناتج عن صُورة لزوميَّة لا استنتاجيَّة. و يمكن استخلاص هذه الصورة من لفظ "ينتج" الذي كرَّره "**الفارابي**" في كلِّ أضرب الأشكال الثلاثة للتَّأكيد على علاقة مجرَّدة لا زمنيَّة تجمع بين المقدِّمات والنتيجة. فهو يقول: «وكل قضية جعلت جزء قياس أو أعدت لتجعل جزء قياس فإنها بما هي جزء له أو معدّة لأن تجعل جزءاً له تسمّى مقدمة وجزء المقدمة يسمّى حداً محمولاً كان أو موضوعاً»[14].

الإيداع القانوني 1157 -2014 ISSN 2352-9776

الظاهِر أنَّ حدَّ القِياس عند " **الفارابي**" لم يختلفْ كثِيراً عن تعريف "**أرسطو**"، فكلاهما اتفقَا شكلاً ومضمُونًا على اعتباره قولاً جازماً يتألفُ من مقدمات يلزم عنها نتيجة. بالإضافة أنَّ التَّحديدَ حملَ مجمُوعة من الاحترَازَات جَعلت مِنهُ تحديداً دقيقاً يُخالفُ الحُججَ [15] الأخرى. وفي سياق النص السَّابق، يحدِّدُ "**الفارابي**" الغايةَ من القياس فيقول: «والقياس إنما يؤلف على مطلوب محدود يتقدم فيفرض أولاً ثم يلتمس تصحيحه بالقياس» [16]، فهو أداة للبرهنة على المسائل. لهذا، تعتبر البرهنة صُورة من صور القياس، القصد منها إنتاج المعرفة.

كما يَظهر أنَّ التَّعريفَ قد أشارَ إشارَةً ضِمنِيَّةً إلى أجزائِه؛ بحيث نَرى القِياس يَشتمِلُ على أزيَد من قولٍ جازمٍ يُسمَّى بعدَ الوضْعِ "مقدمة" وهي قضِيَّة تَقدمَتِ النَتيجة، أمَّا القول اللازم عن المقدِّمات يُدعَى بِـ "النتيجة" وهي قضيَّة حاصِلة مِن التَّألِيف بينَ المُقدمتيْن، وأجزاء المقدمة والنتيجة كقضايا تُسمَّى "حُدُوداً". فإن كانت الحُدُود مُفردَات مُكوَّنة من موضوع ومحمول، فالقياس يكون حمليًّا، وإن كانت الحُدُود مُفردَات مُركبة من مُقدَم وتَالي، فالقياس يكون شرطيًّا. وبحسَبِ طبيعة مواد القياس، نجِدُهُ يَنقسِم إلى: قياسٍ حمليٍّ وآخر شرطيٍّ. وهو ما استُخلِصَ من قوله: «والقياس منه حملي ومنه شرطي، و الحملي ما ألّف عن قضايا حملية، والشرطي ما ألّف عن قضايا شرطية. و كل قضية جعلت جزء قياس أو أعدت لتجعل جزء قياس فإنها بما هي جزء له أو معدّة لأن تجعل جزءاً له تسمّى مقدمة وجزء المقدمة يسمّى حداً محمولاً كان أو موضوعًا» [17]. هذا التَّقسيم للقياس إلى حمليٍّ وشرطيٍّ عند المناطقة المسلمِين من بينهم "الفارابي"، أمَّا "أرسطو" فقد استخدم لفظ القياس للدَّلالة على القياس الحمليّ، بيدَ أنَّ " **يان لوكاشيفتش** " يرى «أن كل قياس أرسطي فهو قضية لزومية صادقة، مقدمها يحتوي على مقدمتي القياس معا، وتاليها هو النتيجة» [18]، أي أنَّ صورة القياس الشرطيّ مُضمرة في القياس الحملي. فإذا عدنا إلى القياس التالي:

«آ **إن** كانت مقولة على كل بَ وكانت بَ تقال على كل جَ، فمن الاضطرار أن تقال آ على كل جَ» [19]، لَوجدنَا القياس الحملي صِيغَ على شكل قضيَّة لزوميَّة

الإيداع القانوني 1157 -2014 ISSN 2352-9776

نموذجها: "إنْ ق فَ ك"، علماً أنّ "ق" وهو المُقدم يمثّلُ المقدمتين الصغرى والكبرى بينهما حرف العطف، أمَّا النتيجة فيمثلها التالي "ك".

2. القياس الحملي:Syllogisme catégorique

بعد تحديد القياس، ينتقل " **الفارابي**" إلى إظهار مُكوّنات القياس الحمليّ، فيقول: «وأقل ما منه يأتلف القياس الحملي مقدمتان مقترنتان من ثلاثة حدود، وذلك أن المقدّمتين هما اللتان تشتركان بجزء واحد وتتباينان بجزأين آخرين، كقولنا الإنسان حيوان وكل حيوان حساس، فهاتان مقترنتان اشتركنا بجزء واحد وهو الحيوان، وتباينتا بجزأين آخرين وهما الإنسان والحساس» [20]. فمن جهة، ارتبط القياس الحمليّ بالقياس الاقترانيّ لاقتران حُدُود المقدمات بدُون أدوات الاستِثناء. فَيصِير القِياس الحَمليّ قِياساً اقترانِيًّا، وقد يُسمّى أيضاً، جَزمِيًّا[21]. وتجْدُر الإشارة أنّ القِياسَ الاقتِرانيّ قد يُحْمَلُ على قِيَاسٍ قَضَاياهُ كلّها حَمليّة، كمَا قد يُحْمَلُ على قِياسٍ قضاياهُ شرطيّة وقياس آخر تكُون قضايَاه مَمزُوجَة بين حمليّة وشرطيّة. يَعني هذا أنّ «القياس الاقتراني ثلاثة أنواع: ما يتركب من الحمليات فقط، وما يتركب من الشرطيات فقط، وما يتركب منهما» [22]. فالأنواع تختلفُ في مَادة القِياس وتشترك في خاصِيةِ الاقترانِ بينَ المُقدمَات على أنّ: «اللازم [=وهو مَا ترتبَ عن المقدمتين] إما أن لا يكون مذكوراً هو ولا نقيضه في القياس بالفعل بل بالقوّة» [23]، أي أنّ النتيجة تُذكر بِمادتِها دُون هيئتِها التَرتِيبيّة. وقد جَرَى العُرفُ عند المناطِقة اتّباع هذا التّقسِيم المُشار إليه في نص "نصير الدين الطوسي". ومن جهة أخرى، يوضحُ متنُ "الفارابي" أجزاءَ القياس الحمليّ، كما هو مشار إليه في الخطاطة التالية:

مقدمة صغرى: الإنسان حيوان

مقدمة كبرى: كلّ حيوان حساس

النتيجة: الإنسان حساس

وفي هذا المثال الذي ساقه "الفارابي"، نلاحظ أنّه قدّمَ المقدمة الصغرى على الكبرى، لأنّه كما هو معلوم النتيجة تتألف من حدّ أصغر ثمّ حدّ أكبر، ولمّا كانت النتيجة على شكل "الإنسان حساس"، يفيد أنّ حدّ "الإنسان" هو الأصغر

الإيداع القانوني 1157 -2014 ISSN 2352-9776

وحدّ "حساس" هو الأكبر، وإذا ما رجعنا إلى المقدمتين نرى أنّ المقدمة الصغرى تقدّمت على المقدمة الكبرى انطلاقًا من موضعي الحدّ الأصغر والأكبر في المقدمتين. أمّا إذا رجعنا إلى أشكال القياس الحمليّ الاقترانيّ، فهي مُرتبة بحسب وضعيّة الحدّ الأوسط في المقدّمتين المقترنتين. فإذا عرجنا إلى "أرسطو" في توضيح أشكال القياس على أساس وضعيّة الحد الأوسط، فهو يقول: «فإن كان الحد الأوسط محمولاً في المقدمة الواحدة، وآخر محمول عليه في الأخرى، أو كان محمولاً في الواحدة وآخر مسلوب عنه في الأخرى، فإنه يكون الشكل الأول. فإن كان الحد الأوسط محمولاً في الواحدة مسلوبًا في الأخرى، فإنه يكون الشكل الأوسط [= الشكل الثاني]. فإن كان الحدان محمولين على الحد الأوسط أو الواحد محمولاً والآخر مسلوبًا، فإنه يكون الشكل الأخير [= الشكل الثالث]» [24].

أمّا إذا انتقلنا إلى "الفارابي" فهو لم يختلف عن "أرسطو" في تحديد نسبة الحدّ الأوسط في كلّ شكل، حيث يقول: «إمّا أن يكون محمولاً فيها جمعياً أو موضوعًا فيها جميعاً أو محمولاً في أحديهما وموضوعًا في الآخر» [25]. فإنّ كان «الحد الأوسط محمولاً في أحديهما وموضوعًا في الأخرى هو الشكل الأول، والذي يكون الحد الأوسط محمولاً فيها جميعًا هو الشكل الثاني، والذي يكون الحد الأوسط موضوعًا فيهما جميعًا هو الشكل الثالث» [26].

فالمقايّيس الحمليّة عند "الفارابي" ثلاثة أشكال، حدّدت حسب وضعيّة الحدّ الأوسط. وهي موضحة في الجدول التالي:

وضعيّة المقدمتين	الشكل الأوّل	الشكل الثاني	الشكل الثالث
مقدمة صغرى	"آ" "ب"	"آ" "ب"	"ب" "آ"
مقدمة كبرى	"ب" "ج"	"ج" "ب"	"ب" "ج"
نتيجة	∴ "آ" "ج"	∴ "آ" "ج"	∴ "آ" "ج"

الإيداع القانوني 1157 -2014 ISSN 2352-9776

ومجموع الضرُوب المنتجة من الأشكال الثلاثة تصل إلى «أربعة عشر ضربًا وكل واحد منها من مقدمتين مقترنتين كبرى وصغرى ومن ثلاثة حدود أول وأوسط و أخير»[27]. علمًا –يضيف "الفارابي"- أنّ «أرسطوطاليس أخذ مكان الأول (أ) ومكان الأوسط (ب) ومكان الأخير (ج)، لتكون هذه الأحرف المعجمة مثالات تعمّ جميع الأمور التي تتفق أن تؤخذ أجزاء المقدمات في صناعة صناعة، ولم يأخذ بدل هذه الحروف ألفاظاً دالة على معان لئلا يظنّ أن الذي لزم عن تأليفها إنما لزم لأجل تلك المواد التي دلّت عليها الألفاظ»[28]. والذي يُعزّزُ هذا النص، ما نقلَهُ "يان لوكاشيفتش" عن "الإسكندر الأفروديسي" في أنّ: «أرسطو صاغ أقيسته من حروف، حتى يبين أن النتيجة لا تلزم عن مادة المقدمتين، بل تلزم عن صورتيهما واجتماعهما، فالحروف علامات الشمول وهي تدل على لزوم النتيجة دائماً أياً كانت الحدود التي نختارها»[29]. ما نستشفهُ، هو أنّ بناء الأقيسة على حرُوف هجائيّة بدلَ حدودٍ لفظيّةٍ مُتعيّنةٍ، يعطي خصوبة ومرونة أكثر للقياس على أن تكون استنتاجاته غير محدودة في اعتبار الحرف يكون بديلاً لا نهائيّاً للألفاظ. وهي نتيجة مهمة توصل إليها "يان لوكاشيفتش" في كون المنطق الرمزي La logique symbolique كانت بدايته مع "أرسطو"، في اعتبار تلك الحروف المتداولة في الكتاب "التحليلات" تعوض الرموز الموظفة في المنطق المعاصر.

وبالرجوع إلى كتاب القياس لِـ "الفارابي"، نجمل هذه الأضرب للأشكال الثلاثة في الجدول التالي:

الشكل	الضرب	الصيغة الرمزية	الاسم اللاتيني***
الأوّل	الأوّل	"آ" موجودة في كل ما هو "ب"، "ب" موجودة في كل ما هو "ج" ينتج "آ" موجودة في كل ما هو "ج"	BARBARA
	الثاني	"آ" موجودة في كل ما هو "ب"، "ب" موجودة في بعض "ج" ينتج "آ" موجودة	DARII

الإيداع القانوني 1157 -2014 ISSN 2352-9776

	في بعض "ج"		
الثالث	"آ" ولا في شيء ممّا هو "ب"، "ب" موجودة في كل ما هو "ج" ينتج "آ" ولا في شيء ممّا هو "ج"	CELARENT	
الرّابع	"آ" ولا في شيء ممّا هو "ب"، "ب" موجودة في بعض "ج" ينتج "آ" ليست في بعض "ج" أو ("آ" ليست في كل "ج")****	FERIO	
الثاني	الأوّل	"ب" ولا في شيء من "آ"، "ب" في كل "ج" ينتج "آ" ولا في شيء من "ج"	CESARE
	الثاني	"ب" في كل "آ"، "ب" ولا في شيء من "ج" ينتج "آ" ولا في شيء من "ج"	CAMESTRES
	الثالث	"ب" ولا في شيء من "آ"، "ب" في بعض "ج" ينتج "آ" ليست في بعض "ج" أو "آ" ليست في كل "ج"	FESTINO
	الرّابع	"ب" في كل "آ"، "ب" ليست في بعض "ج" ينتج "آ" ليست في بعض "ج" أو "آ" ليست في كل "ج"	BAROCO
الثالث	الأوّل	"آ" في كل "ب"، "ج" في كل "ب" ينتج "آ" في بعض "ج"	DARAPTI
	الثاني	"آ" ولا في شيء من "ب"، "ج" في كل "ب" ينتج "آ" ليست في بعض "ج"	FELAPTON
	الثالث	"آ" في كل "ب"، "ج" في بعض "ب" ينتج "آ" في بعض "ج"	DATISI

الإيداع القانوني 1157 -2014 ISSN 2352-9776

	الرّابع	"آ" في بعض "ب"، "ج" في كل "ب"ينتج "آ" في بعض "ج"	DISAMIS
	الخامس	"آ" ولا شيء في "ب"، "ج" في بعض "ب" ينتج "آ" ليست في بعض "ج"	FERISON
	السادس	"آ" ليست في بعض "ب"، "ج" في كل "ب" ينتج "آ" ليست في بعض "ج"	BOCARDO

الظاهر من خلال عرض القياس الحمليّ، نرى "الفارابي" قد اقتفَى أثر "أرسطو" في:

1. تقسيم القياس إلى كامل وغير كامل؛ فأمّا الكامل فيحدّه "أرسطو" بأنّه: «هو القياس الذي ليس يحتاج في بيان ما يجب عن مقدماته إلى استعمال شيء غيرها. [وأمّا ليس بكامل] هو الذي يحتاج في بيان ما يجب عن مقدماته إلى استعمال شيء واحد أو أشياء مما هو واجب عن المقدمات التي ألّفت منها، غير أنها لم تكن استعملت في المقدمة» [30]. بمعنى أنّ القياسات الكاملة بَيِّنَت بذاتها لا تحتاج إلى برهان، وهي عند "يان لوكاشيفتش" تدعى «مسلمات نظرية القياس» [31]. وإلى القياسات الكاملة ترد أضرب الشكل الثاني والشكل الثالث، يقول "الفارابي": «وغير الكاملة إنما تبيّن لنا أنها منتجة بأن ترد إلى الكاملة» [32]، والكاملة هي الأضرب الأربعة من الشكل الأوّل، والمسماة: Ferio, Celarent, Darii, Barbara. فاختلاف القياسات الكاملة عن الكاملة لا يتعلق الأمر بصحةّ أو عدم صحة القياسات، وإنّما الاختلاف يكمن في بداهة القياسات L'évidence dessyllogismes.

2. استخدام الحرُوف تسهيلاً لاحتواء ضرُوب الأشكال الثلاثة، فهو يقول: «لتكون هذه الحروف المعجمة مثالات تعمّ جميع الأمور التي تتفق أن تؤخذ أجزاء المقدمات في صناعة صناعة، ولم يأخذ بدل هذه الحروف ألفاظًا دالة على معان لئلا يظنّ أن الذي لزم عن تأليفها إنما لزم لأجل تلك المواد التي دلّت عليها الألفاظ» [33]. ونحن نعلم أنّ من خصائص المنطق الرمزي أنّه نسق استنباطي ويستخدم الرموز، وفي مسألة الرموز يتبيّن أنّ كلّ من "أرسطو" و"الفارابي" وظفا

الإيداع القانوني 1157 -2014 ISSN 2352-9776

الصيغة الرمزيّة بدل الحدود اللفظيّة، فَ «استخدام المتغيرات في المنطق اختراع أرسطي لم يسبقه إليه أحد»[34]، واتّبعه في ذلك "الفارابي".

3. التزمَ "الفارابي" بنفس الكتابة التي صاغها "أرسطو وهو ينقل إلينا الأقيسة. بحيث لم توضع في صورة استدلال عمودي، وإنّما كتبت كتابة أفقيّة، كما هو مدوّن في الجدول السّابق. وفي الوقت ذاته إذا عدنا إلى صيغة القضايا في الأشكال الثلاثة، نرى أنّ "الفارابي" حافظ على نفس الكيفيّة التي كتب بها "أرسطو" قضاياه. فهما لم يقولا: كل "آ" هو "ب"، وإنّما "آ" موجودة في كل ما هو "ب". هذا فضلاً، أنّ "الفارابي" بسط لنا أقيسته على شكل صورة لزوميّة ليظهر أهميّة اللزوم في بناء الأنساق الاستنباطيّة.

4. التزم بالأشكال الثلاثة فقط من الأقيسة الحمليّة كما أوردها "أرسطو" دُون أن يتكلم عن الشكل الرّابع الذي هو من اختراع "جالينوس".

قائمة المصادر والمراجع:

1. أرسطو، النص الكامل لمنطق أرسطو، كتاب القياس، تحق: د. فريد جبر، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط1، 1999.
2. ابن باجة، تعاليق ابن باجة على منطق الفارابي، كتاب القياس، تحق: ماجد فخري، دار المشرق، بيروت، ط 1، 1994.
3. القزويني، نجم الدين عمر بن علي، تحق: محمدي فضل الله، الشمسية في القواعد المنطقية، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط1، 1998.
4. لوكاشيفتش، يان، نظريّة القياس الأرسطية من وجهة نظر المنطق الصوري الحديث، تر: عبد الحميد صبرة، المعرف، الإسكندرية، د(ط)، 1961.
5. الغزالي، أبو حامد، معيار العلم في المنطق، دار الكتب العلمية، بيروت (لبنان)، ط1، 1990.
6. الطوسي، نصير الدين، أساس الاقتباس في المنطق، جز 1، تر: منلا خسرو، تحق: حسن الشافعي، ومحمد السعيد جمال الدين، مطابع الهيئة المصرية للكتاب، مصر، د(ط، ت).
7. السّاوي، عمر بن سهلان، البصائر النّصيريّة في علم المنطق، دار الفكر اللبناني، بيروت (لبنان)، ط1، 1993.
8. فهمي زيدان، محمود، المنطق الرمزي نشأته وتطوّره، دار النهضة العربية، بيروت، د (ط)، 1979.
9. Bochenski, Ancient formal logic, Publishing company Amsterdam, 1951.

الإيداع القانوني 1157 -2014 ISSN 2352-9776

الهوامش:

[1]Bochenski, Ancient formal logic, Publishing company Amsterdam, 1951, P.25.

[2]أرسطو، النص الكامل لمنطق أرسطو، كتاب القياس، تحق: د. فريد جبر، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط 1، 1999، ص184.

[3]الفارابي، المنطق عند الفارابي، كتاب القياس، تحق: رفيق العجم، دار المشرق، بيروت، 1987، ص19.

[4] المصدر نفسه، ص20.

[5] أرسطو، النص الكامل لمنطق أرسطو، كتاب العبارة، تحق: د. فريد جبر، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط 1، 1999، ص114.

[**]المَنقُول وهو «أن ينقل الاسم عن موضوعه، إلى معنى آخر، ويجعل اسماً له، ثابتاً دائماً». والناقلُ إمّا أن يكون الشرعُ، فيسمَّى المنقول منقولاً شرعيًّا، كلفظ الصَّلاة، والزكاة، والصَوم والحجّ، فإنّها في اللغة تعني الدعاء، والنماء، والإمساك والقصد - على التوالي- ثمّ نقلها الشرع إلى أحوالٍ مَخصُوصة تمثل أركان الإسلام. و قد يكون الناقلُ هو العُرف، فيُسمى منقولاً عُرفيًّا، كالدَّابةِ التي تُطلقُ على كلّ من يدبّ على الأرض، لكن نقلَهَا التوظيفُ الشّائعُ لدى النّاس على ذواتِ الأربع. كما يكونُ أيضاً الناقلُ هو العُرْفُ الخَاصُ، فيدعى منقولاً اصطلاحيّاً، فمثلاً، فِعْل: كَتَبَ، أو قرأَ، أو سَجَدَ. في الأصْلِ كانَ اسماً، ثمّ نقلَهُ النحويُّون إلى لفظٍ دلَّ على معنًى في ذاتِه مُقترناً بأحدِ الأزمنة الثلاثة.

[6] ابن باجة، تعاليق ابن باجة على منطق الفارابي، كتاب القياس، تحق: ماجد فخري، دار المشرق، بيروت، ط 1، 1994، ص180.

[7] المرجع نفسه، ص181.

[8] القزويني، نجم الدين عمر بن علي، تحق: محمدي فضل الله، الشمسية في القواعد المنطقية، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط1، 1998، ص67.

[9] القزويني، نجم الدين عمر بن علي، تحق: محمدي فضل الله، الشمسية في القواعد المنطقية، ص147.

[10] أرسطو، النص الكامل لمنطق أرسطو، كتاب نظرية القياس، مرجع سابق، ص184.

[11] القزويني، نجم الدين عمر بن علي، تحق: محمدي فضل الله، الشمسية في القواعد المنطقية، ص148.

[12] أنظر: النص الكامل لمنطق أرسطو، كتاب نظرية القياس، مرجع سابق، ص184.

[13] الفارابي، كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق، تحق: محسن مهدي، دار الشروق، بيروت، ص100.

[14] الفارابي، المنطق عند الفارابي، كتاب القياس، مصدر سابق، ص20.

[15] مفرد حجة، ويحدّها "ابن سهلان الساوي" بأنّها: «قول مؤلف من أقوال يقصد به إيقاع التصديق بقول آخر غير مصدّق به، وأصنافها ثلاثة: القياس والإستقراء والمثال». البصائر النصيرية في علم المنطق، تحق: رفيق العجم، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط1، 1993، ص139.

[16] الفارابي، المنطق عند الفارابي، كتاب القياس، مصدر سابق، ص19.

[17] الفارابي، المنطق عند الفارابي، كتاب القياس، مصدر سابق 1987، ص20.

[18]لوكاشيفتش، يان، نظرية القياس الأرسطية من وجهة نظر المنطق الصوري الحديث، تر: عبد الحميد صبرة، المعرف، الإسكندرية، د(ط)، 1961، ص63.

[19]أرسطو، النص الكامل لمنطق أرسطو، كتاب القياس، مرجع سابق، ص 192.

20 الفارابي، المنطق عند الفارابي، كتاب القياس، مصدر سابق، ص20.

21 الغزالي، أبو حامد، معيار العلم في المنطق، دار الكتب العلمية، بيروت (لبنان)، ط1، 1990، ص112.

الإيداع القانوني 1157 -2014 ISSN 2352-9776

[22] الطوسي، نصير الدين، أساس الاقتباس في المنطق، جز1، تر: منلا خسرو، تحق: حسن الشافعي، ومحمد السعيد جمال الدين، مطابع الهيئة المصرية للكتاب، مصر، د(ط، ت)، ص199.

23 السّاوي، عمر بن سهلان، البصائر التصيريّة في علم المنطق، دار الفكر اللبناني، بيروت (لبنان)، ط 1، 1993، ص141.

[24] أرسطو، النص الكامل لمنطق أرسطو، كتاب القياس، مرجع سابق، ص ص296، 297.

[25]الفارابي، المنطق عند الفارابي، كتاب القياس، مصدر سابق، ص21.

[26]الفارابي، المنطق عند الفارابي، كتاب القياس، مصدر سابق، ص21.

[27]الفارابي، المنطق عند الفارابي، كتاب القياس، مصدر سابق، ص22.

[28]الفارابي، المنطق عند الفارابي، كتاب القياس، مصدر سابق، ص22.

[29]لوكاشيفتش، يان، نظريّة القياس الأرسطية من وجهة نظر المنطق الصوري الحديث، تر: عبد الحميد صبرة، المعرف، الإسكندرية، د(ط)، 1961، ص21.

*** أضفنا إلى الجدول الأسماء اللاتينيّة حتى نسهل ربط كلّ ضرب من الأشكال الثلاثة بالاسم اللاتيني المُقابل له. بحيث يشيرُ الحرف(A) إلى الموجبة الكليّة، و(E) إلى السالبة الكليّة، و(I) إلى الموجبة الجزئيّة، و(O) إلى السالبة الجزئيّة.

**** يفيدُ هذا السُّور سلب العموم، حيث شمل النفي بعض أفراد الكلّي. ويقول عنه "نصير الدين الطوسي": «وليس كل يفيد سلب العموم، وفرق بينه وبين عموم السلب [أين يكون السّور الكلي قبل أداة السّلب]؛ فإنه مقتضى صيغة السلب الكلي، وأما سلب العموم فيدل على أن الكاتب ليس بعام لجميع الإنسان [ليس كل الإنسان بكاتب]، فيمكن أن يكون سلبه عاما لهم وأن يكون مختصا ببعضهم، وعلى التقديرين يصدق سلب البعض على سبيل القطع، فالكتابة مسلوبة عن البعض يقينا وفي الباقي شك، ومفهوم القضية هو المعلوم يقينا لا المشكوك والمظنون». أساس الاقتباس في المنطق، ص105.

30 أرسطو، النص الكامل لمنطق أرسطو، كتاب القياس، مرجع سابق، ص ص184، 185.

31 لوكاشيفتش، يان، نظريّة القياس الأرسطية من وجهة نظر المنطق الصوري الحديث، مرجع سابق، ص63.

32 الفارابي، المنطق عند الفارابي، كتاب القياس، مصدر سابق، ص24.

33 الفارابي، المنطق عند الفارابي، كتاب القياس، مصدر سابق ، ص ص22، 23.

34 فهمي زيدان، محمود، المنطق الرمزي نشأته وتطوّره، دار النهضة العربية، بيروت، د (ط)، 1979، 29.

الإيداع القانوني 1157 -2014 ISSN 2352-9776